

تقرير

لا قرار اتهامياً بعد ضد سارقي أدوية حرب تموز

سته أعوام مرّت على سرقة أدوية من وزارة الصحة من دون أن يصدر القرار الاتهامي في القضية بعد. المشتبه فيهم لا يزالون خارج دائرة المحاسبة. هنا حيثيات القرار الظني بانتظار صدور «الاتهامي»، فيما تبشّر مصادر بأن القاضية ندى دكروب تنجز الملفات التي بحوزتها وفق ترتيبها الزمني

رضوان مرتضى

عقب انتهاء حرب تموز بشهرين، أقدم رئيس دائرة التجهيز والتموين في وزارة الصحة حسن ح. على سرقة أدوية من مستودعات الوزارة المخصصة للمساعدات التي كانت تتلقاها إبان العدوان الإسرائيلي. وللتعمية على فعلته، زوّر أذونات تسلم الأدوية في المستودعات، بالاشتراك مع كل من عيسى ف. وسمير ك. فيما أقدم وسيم ح. على تصريف الأدوية المختلصة.

وعيسى موظف سابق في وزارة الصحة، عمل بعد تقاعده في تجارة المستلزمات الطبية. وبحكم علاقته بحسن، تمكن من أن يصبح أحد مزوّدي الوزارة ببعض المستلزمات كالقطن والشاش والإبر وأفلام الأشعة على أساس الالتزام بالفاتورة، لقاء عمولة لحسن تراوح بين خمسة وستة في المئة. وتطورت علاقة العمل بين الرجلين إثر العدوان الإسرائيلي على لبنان، وما أعقبه من تدمير وتهجير وتدفق للمساعدات الطبية. وفي تلك الفترة، أنيطت بالمدعى عليه حسن ح. صلاحية واسعة تتمثل في الإشراف على استلام المساعدات العينية وتوزيعها، عبر

الهيئة العليا للإغاثة، على المستشفيات والمؤسسات والمحتاجين.

وسعى حسن، في سياق اختياره للمساعدتين، إلى تعيين عيسى ف. مندوباً للوزارة لدى الهيئة العليا للإغاثة. ونتيجة الوجود الدائم للأخير في مستودعات الوزارة في الكرنيتا، أصبح له دور محوري في استلام المساعدات وفرزها وتوزيعها ضمن المستودعات، بإشراف حسن ح. الذي كان يقصد هذه المستودعات على نحو شبه يومي، ثم يعود إلى عمله في وظيفته. وقد تنبّه الرجلان في المراحل الأولى لاستلام المساعدات إلى الفوضى السائدة، فراودتهما فكرة التصرف ببعض الكميات من بعض الأصناف بعدم إدخالها في قيود عمليات التسليم، وأحياناً عبر زيادة الكميات في أذونات التسليم وإخراج الفائض من هذه الكميات.

سارت الخطة على ما يرام، إلا أن مسألة تسويق الكميات المختلصة مثلت لهما عائقاً. عرض عيسى ف. الأمر على صديقه المدعى عليه سمير ك. الذي يعمل في تسويق الأدوية والمستلزمات الطبية كمنسوب مبيعات، فأبدى الأخير استعداده لتسويق الكميات المختلصة.

المنية - الضنية: قضاء أعرج وقائمقامية مقسّمة

عبد الكافي الصمد

يكاد قضاء المنية - الضنية يكون نسيج وحده بين أفضية لبنان. فبعد سنوات طويلة من الانتظار، وُلد القضاء مشوهاً قبل 18 عاماً، ومع بلوغه سنّ النضج، انطلق «إدارياً» انطلاقاً متعثراً، ما طرح تساؤلات عن مستقبله.

في 12 كانون الثاني الماضي، كان اليوم الأول الذي يداوم فيه موظفو المحاكم المدنية في منطقة الضنية في مبنى القائمقامية الجديدة، بعد انتقالهم إليها من شقة صغيرة مستأجرة، على أن تتبعم معظم الدوائر والمؤسسات الحكومية، بعد تشرد طويل بين شقة هنا، ومبنى آخر مستأجر هناك.

هذه «النقلة النوعية» تأخّرت عن موعدها نحو 16 عاماً، منذ إنشاء القضاء عام 1993، نتيجة خلافات أبقت القضاء مُعلقاً بلا آلية تنفيذية. فمُنذ استقلال لبنان، كان القضاء ملحقاً بمدينة طرابلس، وكانت بلداته وقراه الـ 48 بمثابة حديقة خلفية لعاصمة الشمال، وامتداداً طبيعياً وسكانياً لها. وخلال الانتخابات النيابية الأولى التي تلت الاستقلال، كانت بلدات هذا القضاء وقراه تمثل مع طرابلس دائرة انتخابية واحدة، قبل فصلها في الخمسينيات ليطلق عليها «دائرة قضاء طرابلس»، أو «قرى قضاء طرابلس»، فيما أبقى على المدينة اسم «دائرة طرابلس».

بقي القضاء ضائعاً بين استقلاليته الإدارية، وإلحاقه بطرابلس؛ إذ لا قائمقام يرعى شؤونه (حتى اليوم)، بل يخضع لسلطة محافظ الشمال مباشرة. وبعد انتهاء الحرب الأهلية، عاد الحديث عن فكرة إنشاء قضاء إداري مستقل عن طرابلس، وخصوصاً بعد انتخابات 1992.

في عام 1993 وُلد قضاء المنية - الضنية رسمياً، لكن هذه الولادة أسهمت في

مرسوم إنشاء القضاء جعل مقره موزعاً مناصفة بين بلديتي سير صيفاً والمنية شتاءً

إنشائه طبق، ولا الاعتراضات عليه أدت إلى إدخال تعديلات على مضمونه، فيما بدأ تشييد مبنى للقائمقامية في محلة عرمان الواقعة بين بلديتي المنية ودير عمار في المنية، لكنه بقي شاغراً؛ لأن مبنى قائمقامية الضنية كان لا يزال على الورق، إذ إن بدء العمل في إحدى القائمقاميتين دون الأخرى لم يكن مقبولاً.

ولحل هذه المشكلة، تبرع الرئيس سعد الحريري بقطعة أرض في بلدة سير مقرأً للقائمقامية الضنية، ما أسهم في بدء تشييدها لاحقاً. هنا بدأت روايح المحسوبيات والفساد تظهر، ما فوّت على المنطقة فرصة تشييد مبنى عصري، فالمبنى شُيد بطريقة لا تلتزم المواصفات المطلوبة. كذلك، بقيت مساحة من العقار بلا استثمار؛ لأنها تجاوزت فندقاً يملكه شخص مقرب من فتفت، كان يسعى إلى جعلها موقفاً للسيارات، ما جعل مساحة البناء تتقلص، فضاحت الغرف، و«رُمّ» موقف السيارات التابع للمبنى بمقدار النصف تقريباً.

الجدل العقيم لم يتوقف هنا. فقد كان مستغرباً استخدام مقرّي القائمقامية، من دون تعيين قائمقام للقضاء، أو شرح آلية عمله صيفاً وشتاءً، أو كيفية نقل الملفات وقسم من الموظفين أو كلهم بين المركزين. يضاف إلى ذلك أن مواطني المنطقتين اللتين لا تربطهما سوى طريق فرعية ضيقة مليئة بالحفر، سيتكبدون للانتقال بينهما أعباءً وقتاً إضافياً، بسبب بُعد المسافة.

هذا الوضع جعل معظم المراقبين يستنتجون أن أهالي الضنية والمنية أمام خيارين: إما القبول والتعايش مع قضاء أعرج وقائمقامية مقسّمة؛ وإما أن يكون كل ما يحصل تمهيداً لتقسيم القضاء إدارياً، بعد سابقة فصله انتخابياً في دورة عام 2000، وهو ما يجري تطبيقه عملياً وسط صمت غالبية الفرقاء.

من مسقط رأسيهما، سير والمنية، طرّح اقتراح الصمد بالاستعاضة عن المقرّين بمقرّ واحد يتوسط القضاء جغرافياً (في عزقي أو كفرشلان أو كفرحبو). في السنوات التالية، بقي النقاش بشأن القضاء الوليد والقائمقامية الجديدة يدور في حلقة مفرغة. فلا مرسوم

إلى القضاء سيكون من نصيب الضنية؛ لأنها الأكبر، لكن تدخلات سورية حينها أدت إلى جعل المنية تتمثل بنائبين (صالح الخير ومحمود طبو) والضنية بنائب واحد (أسعد هرموش)، ما جعل الأرجحية لنائبي المنية في ولادة القضاء بهذا النحو.

ولحظ مرسوم إنشاء القضاء إشكالية أخرى، تمثلت في جعل مقره موزعاً مناصفة لمدة ستة أشهر بين بلديتي سير صيفاً، والمنية شتاءً؛ وإثر انتخابات 1996، ومع عودة توازن التمثيل النيابي إلى القضاء، بفوز جهاد الصمد وأحمد فتفت من الضنية، وصالح الخير من المنية، عاد النقاش في الموضوع، لكن تمسك فتفت والخير بإبقاء مرسوم القضاء كما هو لأسباب انتخابية تتعلق بعدم رغبتهما في نقل مقر القائمقامية



وزير العدل شكيب قرطباوي أثناء افتتاح مبنى القائمقامية في الضنية (الأخبار)